

Distr.: General
16 April 2008
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان



الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨
٢٧-١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، جنيف
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت
التقييم

التقرير السنوي عن التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في
عام ٢٠٠٧

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة من آذار/مارس إلى شباط/فبراير ٢٠٠٨، ويقدم الفصل الأول معلومات عن نطاق التقييم والامتنال والجودة الترتيبات المؤسسية وطريقة استخدام التقييمات. ويلقي الفصل الضوء على القيود العامة التي تؤثر على فعالية تنفيذ سياسة التقييم. وينتهي الفصل المتعلق بوظيفة التقييم بتقديم معلومات حديثة وموجزة عن المبادرات التي اتخذها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

ويقدم الفصل الثاني استنتاجات أساسية ومسائل ودروس متكررة، من أجل التعلم على صعيد المنظمة، مستفيدا في ذلك من التقييمات التي أجراها مكتب التقييم التابع للبرنامج الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به. ويقترح الفصل الأخير برنامج عمل لمكتب التقييم للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، من أجل استعراضه والموافقة عليه من قبل المكتب التنفيذي.



عناصر صنع القرار

قد يرغب المكتب التنفيذي في أن: (أ) يحيط علما بالتقرير؛ (ب) يطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يعالج المسائل التي يثيرها التقييم؛ (ج) يطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يعزز قدرة إجراء التقييمات اللامركزية واستخدامها؛ (د) يطلب إلى البرنامج الإنمائي توفير الدعم لتنمية قدرات التقييم الوطنية؛ و (هـ) يقر برنامج العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ المقترح من مكتب التقييم.

المحتويات

الصفحة	
٤	أولا - وظيفة التقييم
٤	ألف - مكتب التقييم التابع للبرنامج الإنمائي ووحدات التقييم في الصناديق والبرامج المرتبطة بالبرنامج
١١	باء - وحدات البرامج
١٩	جيم - تنمية قدرات التقييم الوطنية
٢٠	دال - استخدام التقييم
٢٢	هاء - التعاون مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم
٢٤	ثانيا - النتائج الرئيسية والدروس المستفادة من عمليات التقييم
٢٤	ألف - الاستفادة من الميزات النسبية للبرنامج الإنمائي
٢٥	باء - الاستفادة من خبرات البرنامج الإنمائي في تعزيز التنمية البشرية المستدامة
٢٦	جيم - إقامة علاقات مع الشركاء المحليين والوطنيين
٢٧	دال - تعزيز القدرة الفنية للبرنامج الإنمائي
٢٨	ثالثا - برنامج عمل مكتب التقييم للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

أولا - وظيفة التقييم

١ - تعمقت جذور مبادئ ومعايير سياسة التقييم في البرنامج الإنمائي، منذ اعتماد السياسة في عام ٢٠٠٦. وينعكس استقلال مكتب التقييم في مجال إعداد برنامج عمله، وقيامه بإجراء التقييمات وإصدار التقارير عنها بدون حاجة للحصول على إذن من إدارة البرنامج الإنمائي. والتزمت الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، باستخدام التقييمات بصورة فعالة في صنعها للقرار. وجرت الإشادة بتلك الجهود في تقييم مستقل لسياسة وممارسات التقييم في البرنامج الإنمائي، صدرت في تقرير المسائلة العالمي لعام ٢٠٠٧، الصادر عن مؤسسة العالم الواحد^(١). وفيما يتعلق بالتقييم، صنف التقرير، الذي استخدم نقاط مرجعية قيست إلى المبادئ المعترف بها للممارسات الجيدة في مجال الشراكات واستخدام التقييم في عملية صنع القرار والإفصاح الكامل عن النتائج، البرنامج الإنمائي في المرتبة الثانية من بين عشر منظمات حكومية دولية جرى تقييمها.

ألف - مكتب التقييم التابع للبرنامج الإنمائي ووحدات التقييم في الصناديق والبرامج المرتبطة بالبرنامج

التغطية

٢ - يجري مكتب التقييم تقييمات مستقلة من أجل تحسين النتائج البرنامجية وتحديد المسؤولية عنها. وترمى هذه التقييمات إلى توفير معلومات كافية عن البرامج العالمية والإقليمية والقطرية المقدمة إلى المجلس التنفيذي، وعن المواضيع ذات الأهمية التنظيمية الشاملة لعدة قطاعات.

٣ - وعقب إقرار برنامج العمل للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، أجرى مكتب التقييم ٩ تقييمات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأُنهيَت ٤ تقييمات للبرامج القطرية أو نتائج التنمية، في إكوادور وبنن ورواندا والكونغو برازافيل، قبل وضع برامجها الجديدة. وأجرى تقييم للإطار الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من أجل توفير المدخلات للإطار الجديد.

٤ - وجرى تقييم دور البرنامج الإنمائي في البلدان المساهمة الصافية بالمنطقة العربية، من أجل تنوير البرنامج بشأن دوره المتنامي في تلك البلدان. وجرى فحص اشتراك البرنامج الإنمائي في نماذج جديدة للمعونة، من خلال تقييم مشترك لمساهمة مجموعة الأمم المتحدة

(١) مؤسسة العالم الواحد منظمة غير حكومية تسعى إلى توسيع قاعدة الالتزام بالشفافية والمساءلة في المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية.

الإثباتية في تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وعداد تقييم الإدارة القائمة على النتائج في البرنامج الإثباتي تجارب البرنامج في مجال النهج القائمة على النتائج تجاه توفير التغذية العكسية من أجل تطوير الخطة الاستراتيجية الجديدة. واحتص التقييم المشترك الذي أجري على برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية بتقييم فعالية النهج المجتمعية في مجالي الطاقة والبيئة، مما أثر على جهود البرنامج الإثباتي "باتجاه المنبع" في مجالات الممارسات الأخرى.

٥ - وأجرى مكتب التقييم ٤ تقييمات مشتركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأجرى التقييم الذي أحضر له برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية، الذي صدر تكليف بإجرائه من مجلس المرفق، بالاشتراك مع مكتب التقييم التابع للمرفق. وجرى عرض ذلك التقييم واستجابة الإدارة له في اجتماع مجلس المرفق، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وعين المجلس فريقاً عاملاً، أشرف البرنامج الإثباتي على انعقاده، من أجل الاستجابة للتقييم. وشملت التقييمات المشتركة الأخرى: المرحلة الأولى من التقييم المشترك لمساهمة مجموعة الأمم المتحدة الإثباتية في تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة؛ وتقييم المشاريع التجريبية الثمانية "للإنجاز كأهم متحدة واحدة"؛ والتقييم المستمر الذي تقوده البلدان ويجري تنفيذه بالاشتراك مع حكومة جنوب أفريقيا.

٦ - وأصدرت وحدة التقييم التابعة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تكاليفات بإجراء ٨ تقييمات إلزامية لبرامجها في مجال التنمية المحلية، في عام ٢٠٠٧، مما في ذلك إجراء تقييمين لمتصف المدة في إثيوبيا ورواندا، و ٦ تقييمات نهائية في أوغندا وبنين والسنغال وغيانا وملاوي واليمن. ونفذت ٧ من تلك التقييمات من خلال ترتيبات تجريبية "تمت الاستعانة فيها بمصادر خارجية"، بينما نظمت تقييم برنامج اليمن ووحدة التقييم بصورة مباشرة.

٧ - وأجرت وحدة التقييم التابعة لصندوق الأمم المتحدة الإثباتي للمرأة تقييمين، هما: تقييم نظامها للإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وتقييم برنامجها المتعلق بتعزيز قدرة القيادات النسائية في مجال إعادة أعمار أفغانستان.

٨ - واستخدمت وحدة التقييم التابعة لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ما لديها من قدرات من أجل تطوير أدوات لدعم الرصد والتقييم، ومهدت بذلك لإجراء تقييمات مستقبلية، ولتنفيذ حلقات العمل المواضيعية المعقودة تحت الشعار "التطوع لأغراض نتائج التنمية"، وإعداد تقرير مدير البرنامج المتعلق ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٨. وأرجى تقييم مواضيعي مشترك كان من المقرر إجراؤه بالاشتراك مع إدارة عمليات حفظ السلام، بسبب الارتفاع الحاد للإحداث على ساحة عمليات حفظ السلام.

الجودة

٩ - أقر مكتب التقييم التابع للبرنامج الإنمائي بأهمية المحافظة على جودة التقييمات المستقلة وتحسينها. وتشمل مجالات التحسين التوقيت السليم وتركيز الانتباه على المساءلة. ولم تكن توقيتات التقييمات تضبط عادة من أجل توفير مدخلات في مجالي تصميم البرامج وصنع القرار، كما حدث في حالة التقييمات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والإدارة القائمة على النتائج. وفي المستقبل، سيجري إكمال جميع التقييمات المتعلقة بنتائج التنمية قبل إعداد وثائق البرامج القطرية الجديدة. وسيراعى الاتساق اللصيق بين التقييمات المواضيعية والخطة الاستراتيجية، من أجل توفير الاستنارة لصنع القرار في التوقيت المناسب.

١٠ - ولاحظ استعراض الأقران لمكتب التقييم التابع للبرنامج الإنمائي، الذي أجرته شبكة تقييم التنمية بلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في عام ٢٠٠٥، أن التقييمات المستقلة 'تخلو من الأهداف' ويكون تركيزها على التعلم أكثر من تركيزها على المساءلة. وعمد مكتب التقييم، عقب ذلك الاستعراض، إلى تعزيز تركيزه على المساءلة من خلال استخدام النقاط المرجعية وفحص كفاءة تحقيق الأهداف المتوقعة.

١١ - وعلى الرغم من تلك الجهود، لم تنقطع التحديات التي يمثلها عدم وضوح تحديد النتائج وعدم كفاية رصد النواتج وتقييمها على الصعيد اللامركزي. وعلاوة على ذلك، ونظراً إلى عدم وجود أدلة كمية ملموسة، تعين على مكتب التقييم الاعتماد في بعض الأحيان على أحكام ونقاط مرجعية نوعية أوجدها خبراء التقييم. وتمثل تحد آخر في كفاية التوازن فيما يتعلق بتمثيل الجنسين وبلدان الشمال والجنوب في أفرقة التقييم وأفرقة الخبراء الاستشارية. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها مكتب التقييم، لم تكن إمكانية تحقيق توازن تشكيل الأفرقة متاحة دائماً.

١٢ - وبذلت الصناديق والبرامج المرتبطة بالبرنامج الإنمائي جهوداً في مجال الترقية المنتظمة لأعمالها. وكجزء لا يتجزأ من تجربة الاستعانة بمصادر خارجية، أعد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية دليل تقييم لقادة الأفرقة، بهدف شرح المسائل الأساسية المتعلقة بالتقييم وإيجاد منهجية مشتركة. ومن جانبه استخدم برنامج متطوعي الأمم المتحدة بعض عناصر منهجية أعدت في عام ٢٠٠٦، من أجل تقييم مساهمة متطوعي التنمية في سلسلة من حلقات العمل المتعلقة بالنتائج المواضيعية. وجرى في حلقات العمل هذه، التحقق من صلاحية التحليلات التي أجراها برنامج متطوعي الأمم المتحدة للمنجزات والتحديات والدروس، على يد مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والخبراء في الموضوع قيد البحث. وتستخدم نتائج حلقات العمل الآن لأغراض التبليغ والتعلم على مستوى الشركات

والتخطيط الاستراتيجي. وطور برنامج متطوعي الأمم المتحدة مشروع إطار للمؤشرات على صعيد المشروع، على نحو مكمل لإطار الشركات، من أجل تيسير تصميم المشاريع ورصدها وتقييمها.

الترتيبات المؤسسية

١٣ - حددت سياسة التقييم أدوار ومسؤوليات الهيئات الأساسية للمنظمة في مجال التقييم. وامتثالاً لمتطلبات السياسة، جرى تأمين وظيفة التقييم المستقل في البرنامج الإنمائي عن طريق قاعدة موارد من الميزانية الأساسية يمكن التنبؤ بها. وفي عام ٢٠٠٧، صدق المجلس التنفيذي على تمديد فترة الولاية الثانية والنهائية للمدير الحالي لمكتب التقييم، وفقاً لما تنص عليه سياسة التقييم.

١٤ - ووفر الدعم لعمل مكتب التقييم التابع للبرنامج الإنمائي، في عام ٢٠٠٧، ٢٠ موظفاً وميزانية برنامجية أساسية قدرها ٤,٣ ملايين دولار. ومع توسع برنامج العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، غطت ميزانية الدعم لفترة السنتين تكاليف تعيين ٦ موظفين إضافيين، ووفرت الموارد اللازمة لإجراء التقييمات البرنامجية لإطاري التعاون العالمي والإقليمي وإطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال البرامج المتعلقة بكل واحد من هذه الأطر.

١٥ - وسير العمل في وحدة التقييم التابعة لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ٤ موظفين، وبلغت الميزانية المخصصة لتقييم الشركات وأنشطة قياس الأداء ١٥٤ ٠٠٠ دولار.

١٦ - وجرى توسيع وحدة التقييم التابعة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنمائية في السنة المشمولة بالتقرير، وهي تضم الآن اثنين من الموظفين. وجرى تمويل مشاريع التقييم الإلزامية بشكل مباشر من ميزانيات المشاريع ذات الصلة. ويرغب صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في زيادة عدد التقييمات المشتركة، بغية كفاءة مشاركة المانحين والشركاء الوطنيين الرئيسيين. وبقي استخدام الخبرات الوطنية في تقييم المشاريع ضمن أولويات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وفي ملاوي، على سبيل المثال، استخدم صندوق المشاريع الإنتاجية خدمات استشاريين من القطاع الخاص والجامعة الوطنية. وجرى تمويل التقييمات المواضيعية والاستراتيجية وتقييمات النتائج من موارد أخرى للشركات.

١٧ - وفي عام ٢٠٠٧، أنشأ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أول وحدة تقييم مستقل تابعة له، برئاسة أحد موظفيه الأقدمين. ويجري العمل الآن على تعيين موظف

إضافي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، جرت الموافقة على مشروع بقيمة ٨٥٠.٠٠٠ دولار، بغية توفير تمويل مركزي لعمل وحدة التقييم.

١٨ - ويعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على صياغة استراتيجية تقييم للشركات، بهدف توفير الدعم لخطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ وتعزيز وظيفة التقييم لديه. واستنادا إلى المسائل والتحديات الأساسية التي حُددت من خلال العملية الاستشارية الداخلية، ينصب اهتمام الاستراتيجية على الآتي: (أ) كفاءة وجود كتلة حرجة من التقييمات ذات الجودة العالية واستخدامها لتعزيز أنشطة برمجة صندوق المشاريع الإنتاجية ذات الطبيعة التحفيزية؛ (ب) بناء قدرة تقييم لدى موظفي الصندوق وشركائه؛ و (ج) المشاركة في عمليات التقييم الأوسع نطاقا بالأمم المتحدة، بما في ذلك عمل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

دعم تنفيذ سياسة التقييم

١٩ - واصل مكتب التقييم التابع للبرنامج الإنمائي ووحدات التقييم التابعة للصناديق والبرامج المرتبطة به، بوصفهم أمناء وظيفة التقييم، توفير الدعم للتنفيذ الفعال لسياسة التقييم من قبل جميع أقسام المنظمة.

٢٠ - وقام مكتب التقييم بتنقيح المبادئ التوجيهية التشغيلية المتعلقة بالتقييم، في السياسات والإجراءات البرنامجية والتشغيلية الجديدة، من أجل تعزيز ممارسات التقييم الجديدة في برامج ومشاريع البرنامج الإنمائي. وتمكن مكتب التقييم، من خلال المشاركة النشطة في أعمال فرقة العمل التي طورت هذه السياسات والإجراءات، من كفاءة إدخال الإجراءات والمبادئ ومعايير الجودة المطلوبة لأغراض التقييم، على امتداد دورة البرمجة في البرنامج الإنمائي بأكملها.

٢١ - ولكي يكمل هذه السياسات والإجراءات، يعمل مكتب التقييم على إعداد النسخة المنقحة من دليل الرصد والتقييم من أجل النتائج في صورتها النهائية، بحيث تعكس متطلبات ومبادئ سياسة التقييم، وقواعد ومعايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة، التي أعدها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم (٢٠٠٥). ويمد الدليل المنقح موظفي البرنامج الإنمائي وخبراء التقييم فيه وشركائه بالأدوات والطرائق الفنية والمواد المرجعية في مجال تخطيط التقييم وإجراءاته واستخدامه، مع التركيز على الملكية الوطنية وعلى استخدام التقييمات من أجل تعزيز فعالية البرنامج الإنمائي.

٢٢ - وعمد مكتب التقييم، منذ إطلاق نظام إدارة المعلومات الإلكتروني المطور - مركز موارد التقييم^(٢) - في عام ٢٠٠٦، إلى إدخال سمات جديدة على النظام، من أجل زيادة منفعته كأداة لإدارة المساءلة في مجال التقييم. وعلى سبيل المثال ولكي ييسر عمل المكاتب الإقليمية في مجال الرقابة على تقييمات المكاتب القطرية، أعد مكتب التقييم أداة للتبليغ. واستناداً إلى الاستفسارات التي تلقاها البرنامج الإنمائي في السنة الماضية، جرى تجميع قائمة تضم 'الأسئلة التي تثار بوتيرة متكررة'، بهدف تعزيز إمكانية الاستفادة من النظام.

٢٣ - واعتمدت المعلومات المتعلقة بتخطيط التقييم واستجابة الإدارة، المتاحة في مركز موارد التقييم، في أدوات ونظم البرنامج الإنمائي الإدارية، من قبيل المنهاج الإلكتروني لإدارة القائمة على النتائج. وعلاوة على ذلك، وفر مكتب التقييم مدخلات فنية لإطار البرنامج الإنمائي للمساءلة، كي يعكس دور التقييم في دعم المساءلة على المستوى القطري ومستوى الشركات، وفي توضيح المسؤوليات الرقابية.

٢٤ - ويؤدي مركز موارد التقييم دور قاعدة البيانات العامة لتقارير التقييم، بشكل يتماشى مع متطلبات سياسة التقييم فيما يتعلق بالإفصاح للجمهور عن جميع عمليات التقييم التي يجريها البرنامج الإنمائي. وتضم قاعدة البيانات أكثر من ٨٠٠ تقرير و ٢٧٠ مجموعة من الصلاحيات، مما يشكل زيادة منتظمة على مر السنوات. وعمل مكتب التقييم في تعاون لصيق مع الصناديق والبرامج المرتبطة بالبرنامج الإنمائي، من أجل تكييف مركز موارد التقييم كي يستجيب للاحتياجات المحددة لهذه الصناديق والبرامج، فيما يتعلق بتخطيط التقييم واستخدامه والإفصاح عنه. وأتيح تقييمات برنامج متطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بالفعل في قاعدة البيانات. وتجري التجهيزات النهائية الآن من أجل إدخال تقييمات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فيها.

٢٥ - ولكي يدعم تعزيز جودة التقييم اللامركزية، أعد مكتب التقييم معايير للجودة وأدوات لتحديد درجات التقييم، بصورة تتسق مع معايير التقييم التي أرساها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم من أجل التقييم من داخل المنظومة. وطبق مكتب التقييم تلك المعايير المتعلقة بالجودة على أساس تجريبي، من أجل تقييم عينات لنتائج ١٨ عملية تقييم صدرت تكاليفات بإجرائها في عام ٢٠٠٧. وأدرج تحليل ذلك التقييم في الفقرات من ٤٤ إلى ٤٦ أدناه. وستنفذ أنشطة للمتابعة بهدف إثبات فائدة هذه الأدوات من خلال عملية استشارية،

(٢) يتكون مكتب موارد التقييم (erc.undp.org) من نظام عام لإدارة المعلومات، يوفر المعلومات المتعلقة بخطط التقييم واستجابات الإدارة على نحو جيد التوقيت.

وتطبيقها في تقدير جودة جميع التقييمات اللامركزية الإلزامية، بما في ذلك التقييمات النهائية لمرفق البيئة العالمي.

٢٦ - وقدم مكتب التقييم خدمات استشارية من قبيل استعراض مشروع الاختصاصات وتحديد خبراء التقييم، على أساس تقديم الخدمة حسب الطلب. وتم توسيع نطاق الدعم ليشمل المكاتب الإقليمية في مجال مسؤوليتها الرقابية عن تقييمات المكاتب القطرية. وعقد مكتب التقييم تدريبات دورية عن التقييم لأكثر من ٢٠٠ موظف من موظفي البرنامج الإنمائي على نطاق المنظومة.

٢٧ - وفي إطار عمل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، قدم مكتب التقييم الدعم لتصميم وتنفيذ الدورة التعريفية المتعلقة بالتقييم ذي الصلة بمنظومة الأمم المتحدة. وشارك حتى تاريخه، في خمسة برامج تجريبية نظمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ٢٠٠ مشارك من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة، من بينهم ٢٠ فردا من موظفي البرامج وأخصائيي التقييم في البرنامج الإنمائي. وسيقوم مكتب التقييم، استنادا إلى شراكته في هذا المجال مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، بإعداد دورة تدريب الكترونية عن التقييم للمديرين والأخصائيين.

٢٨ - وكثفت الصناديق والبرامج المرتبطة بالبرنامج الإنمائي دعمها لتطوير قدرات وحدات البرامج الخاصة بها. وعلى سبيل المثال، أرسلت وحدة التقييم التابعة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة نهجا أكثر انتظاما لتوفير الإرشاد والدعم لمديري بضعة عمليات تقييم لا مركزية مختارة. وبالمثل، وفرت وحدة التقييم التابعة لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة احتياجات تنمية قدرة التقييم والرصد في موقع العمل، من خلال توفير الدعم لاستحداث صلاحيات تتعلق بالتقييم، وتقديم تعليقات على مسودات تقارير المشاريع؛ وتوفير التدريب للموظفين الميدانيين في مجالي الرصد والتقييم. ودأبت وحدة التقييم التابعة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على المشاركة بانتظام في أعمال لجنة تقييم المشاريع، من أجل التعليق على جودة أطر النتائج والموارد وترتيبات التقييم المقترحة.

الشراكات

٢٩ - واصل البرنامج الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به الاعتماد على الشراكات المهنية في مجال التقييم مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، والشبكة المعنية بالتقييم التابعة للجنة المساعدة الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وغيرها من شبكات التقييم الأخرى، ومع الشركاء الثنائيين والمتعددين.

٣٠ - وفي عام ٢٠٠٧، عمد مكتب التقييم إلى تدعيم شراكاته عن طريق الإكثار من إجراء عمليات التقييم المشتركة: مثل تقييم مساهمة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، والمشاريع النموذجية المعنونة ”الإبحار كأهم متحدة واحدة“؛ وشراكته مع حكومة جنوب أفريقيا. وعمل مكتب التقييم بنشاط بصفته عضواً في فريق الإدارة المعني بتقييم إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وهي عملية تقييم مشتركة نظمت مع البلدان الشريكة ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٣١ - وبالإضافة إلى إجراء التقييمات المشتركة، دخل مكتب التقييم في شراكات فنية تتعلق بترقية التقييم. ومن خلال ”شبكة الشبكات المعنية بتأثير التقييم“، ساهم المكتب في تعزيز الاتساق والجودة في مجال تقييم التأثير على الصعيد العالمي، من خلال توفير الدعم لتطوير الإرشاد المتعلق بتقييم الأثر؛ ووضع برنامج للتنسيق والتعاون في مجال تقييم الأثر؛ وإنشاء منهاج للموارد بغرض تبادل المعلومات بشأن هذا الموضوع. وأدى البرنامج الإنمائي دور المنسق المشارك في فريق انصب تركيزه على إيجاد نهج وطرائق بديلة لتقييم أثر الأحوال المعقدة على تطوير العمل، ووفر المساعدة المالية والتقنية من أجل استجلاب خبراء رفيعي المستوى بهدف إيجاد فهم دقيق لتقييم الأثر.

٣٢ - وواصل مكتب التقييم الاتصال برابطات التقييم الوطنية والإقليمية. وللمرة الثالثة، ساهم مكتب التقييم في إنجاز مؤتمر عام ٢٠٠٨ الذي تنظمه، رابطة التقييم الماليزية لخبراء التقييم والرابطات المعنية بالتقييم في منطقة آسيا. وفي ضوء تزايد عدد رابطات التقييم الوطنية، يقر مكتب التقييم بضرورة العمل بشكل وثيق مع هذه الرابطات من أجل التعلم المتبادل، وضرورة توفير الدعم لتنمية قدرات هذه الرابطات حسب الاقتضاء. وستتضافر الجهود من أجل إشراك المؤسسات الوطنية والمستشارين الوطنيين من بلدان الجنوب في إجراء تقييمات مستقلة حيثما تهيأت الفرص.

٣٣ - ووفرت الشراكتان الثنائيتان مع وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي الدعم للمكتب في مجال عمله الموسع. وتيسرت إمكانية مواصلة العمل في مجالات التقدم بطريقة منهجية، وتبادل المعارف، والإدارة، وتنمية القدرات، من خلال توحيد المساهمات المالية لهاتين الشراكتين.

باء - وحدات البرامج

٣٤ - تعزز التقييمات اللامركزية، التي تجريها وحدات البرامج، الشراكات في مجالي التقييم والتعلم من الماضي، لأغراض صقل البرامج وإعادة توجيهها، ومن أجل التخطيط للمستقبل.

وهي توفر أيضا الدعم لأغراض الرقابة والمساءلة الفنية لأصحاب المصلحة الوطنيين. ولكي تكفل التغطية المناسبة للبرامج من خلال تقييمات ذات مصداقية واستخدام هذه التقييمات، يتعين على وحدات البرامج وضع خطط تقييم للفترة البرنامجية، وإصدار تكاليفات بإجراء تقييمات مخططة على يد خبراء تقييم خارجيين، وإعداد الردود الإدارية. ويتحمل مديرو الوحدات مسؤولية كفاءة جودة التقييمات وتوفير الترتيبات المؤسسية المناسبة (الموارد البشرية والمالية) اللازمة لإصدار التكاليفات بإجراء هذه التقييمات. وشهد عام ٢٠٠٧، زيادة ملحوظة في القدرات المؤسسية على الصعيد اللامركزي. ويؤمل في أن يؤدي التطبيق الصارم للمعايير والرقابة إلى تحسين جودة وظيفة التقييم على الصعيد اللامركزي.

التغطية

٣٥ - وتصدر وحدات البرامج تكاليفات بإجراء نوعين رئيسيين من التقييمات، هما: تقييمات النتائج وتقييمات البرامج. وأكملت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ١٨٦ عملية تقييم^(٣)، بما في ذلك تقييمان أجراهما المكتب الإقليمي وآخر أجراه مكتب السياسات الإنمائية (انظر المرفق المعروض على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي).

٣٦ - وعلى الصعيد القطري، أكملت مكاتب البرنامج الإنمائي في ١٣٧ بلدا^(٤)، ١٨٣ عملية تقييم، مقارنة بما حدث في السنة الماضية أيضا (١٨٤ عملية). وكما حدث في السنة الماضية، كان معظم التقييمات من نوع تقييمات المشاريع (١٣٨ تقييما)، بينما كان عدد تقييمات النتائج ٢٨ تقييما فقط، تمثل نسبة ١٥ في المائة من مجموع التقييمات (انظر الجدول ١).

(٣) كما حدث في السنة الماضية، استخدم مكتب التقييم البيانات الواردة في مركز موارد التقييم، المستندة إلى العدد الفعلي لتقارير التقييم التي قامت بتحميلها الوحدات المسؤولة باعتبارها تقييمات مكتملة.

(٤) يشمل هذا العدد ثلاثة مكاتب فرعية.

التقييمات المنجزة في المكاتب القطرية خلال الفترة من آذار/مارس ٢٠٠٧ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٨

المناطق (عدد البلدان)						
أمريكا	أوروبا	آسيا ومنطقة الدول	أفريقيا	الصعيد العالمي		
(٢٥)	(٢٥)	(١٨)	(٢٤)	(٤٥)	(١٣٧)	
٣٢	٣٥	٣٢	٤٥	٣٩	١٨٣	١ - مجموع عدد جميع التقييمات التي أجريت في عام ٢٠٠٧
٢٢	٢٤	٢٥	٣٦	٣٠	١٣٧	٢ - عدد تقييمات المشاريع من بينها
٨	٦	٤	٧	٣	٢٨	٣ - عدد تقييمات النتائج من بينها
٢	٥	٣	٢	٦	١٨	٤ - عدد التقييمات الأخرى من بينها
%٢٥	%١٧	%١٣	%١٦	%٨	%١٥	٥ - النسبة المئوية لتقييمات النتائج من مجموع عدد التقييمات
%٤٨	%٦٢	%٣٩	%٧٩	%٣٨	%٥١	٦ - النسبة المئوية للبلدان التي أجري فيها تقييم واحد على الأقل من أي نوع
%٢٤	%١٥	%١١	%٢١	%٧	%١٤	٧ - النسبة المئوية للبلدان التي أجري فيها تقييم نتائج واحد على الأقل
١,٢٨	١,٣٥	١,٧٨	١,٨٨	٠,٨٧	١,٣٣	٨ - متوسط عدد التقييمات لكل بلد
٢,٦٧	٢,١٩	٤,٥٧	٢,٣٧	٢,٢٩	٢,٦١	٩ - متوسط عدد التقييمات لكل بلد من البلدان التي أجري فيها تقييم واحد على الأقل من أي نوع

٣٧ - وأجرت نسبة ٥١ في المائة من المكاتب القطرية تقييما واحدا على الأقل من أي نوع. وتمثل هذه النسبة زيادة طفيفة على النسبة المسجلة في عام ٢٠٠٦ وهي ٤٨ في المائة. وحظيت آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بأعلى نسبة من البلدان التي أجريت فيها تقييمات من أي نوع (٧٩ في المائة)، بينما سجلت أفريقيا أدنى نسبة (٣٨ في المائة). وسجلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعلى نسبة من البلدان التي أجري فيها تقييم نتائج واحد على الأقل في عام ٢٠٠٧ (٢٤ في المائة) من بين المناطق، بينما سُجلت أدنى نسبة في أفريقيا (٧ في المائة).

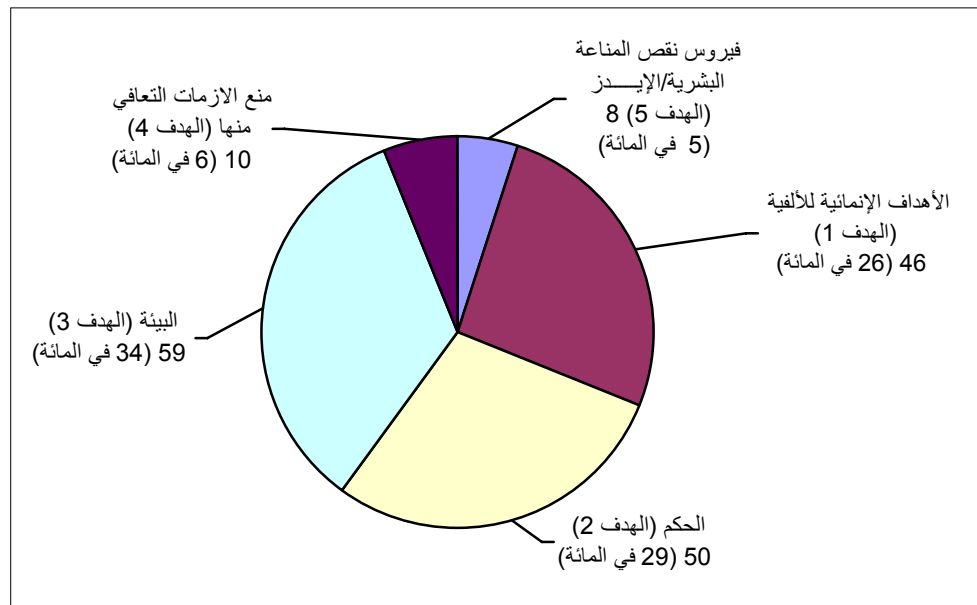
٣٨ - وكما حدث في عام ٢٠٠٦، لوحظ تباين ملموس في متوسط عدد التقييمات لكل بلد. وسجل أعلى متوسط في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (١,٨٨) وأدنى متوسط في أفريقيا (٠,٨٧). بل كان التباين في متوسط عدد التقييمات وسط البلدان التي أجري فيها تقييم

واحد من أي نوع على الأقل أكبر من المذكور أعلاه، حيث تراوح بين ٢,١٩ في أوروبا ورابطة الدول المستقلة و ٤,٥٧ في المائة في الدول العربية.

٣٩ - واستمر اتساق التغطية المواضيعية للتقييمات من أي نوع مع الموارد المخصصة لها في البرنامج الإنمائي، بينما انصب اهتمام أكثر من نصف التقييمات اللامركزية على الهدفين ١ و ٢ من أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وهما "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتخفيف من حدة الفقر البشري" و "توطيد الحكم الديمقراطي" (انظر الشكل ١).

الشكل ١

التغطية المواضيعية بـ ١٧٣* تقييما من أي نوع على الصعيد القطري في عام ٢٠٠٧



* لا تشمل ١٠ تقييمات مواضيعية شاملة.

٤٠ - الامتثال للتقييم: يشكل إجراء تقييمات النتائج، على النحو الموجز في الخطة أساس امتثال المكاتب القطرية للتقييم^(٥). ولم تخطط ١٠ بلدان، من أصل ٣٦ بلدا انتهت دورات برامجها في عام ٢٠٠٧، لإجراء أية تقييمات للنتائج خلال الدورة. وأكمل ١٢ بلدا، من أصل ٢٦ بلدا خططت لإجراء تقييمات للنتائج، العدد المطلوب من التقييمات؛ وامتثلت ٤ بلدان بشكل جزئي، حيث أجرت تقييما واحدا على الأقل من العدد المطلوب؛ بينما لم تجر ١٠ بلدان أية تقييمات مقرر للنتائج (انظر الجدول ٢).

(٥) قبل إقرار سياسة التقييم، كان عدد تقييمات النتائج المقررة، يحدد على أساس حجم ميزانية البرنامج (بما في ذلك خيار عدم إجراء أي تقييم). وتقتضي سياسة التقييم الجديدة أن تجري جميع وحدات البرامج تقييم نتائج واحد على الأقل.

الجدول ٢

الامتثال لتقييم النتائج في عام ٢٠٠٧

المنطقة (عدد البرامج القطرية المنتهية في عام ٢٠٠٧)	ممتثلة	ممتثلة جزئيا	غير ممتثلة
أفريقيا (٨)	٣	٢	٣
آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (٧)	٤	١	٢
الدول العربية (٥)	٢	صفر	٣
أوروبا ورابطة الدول المستقلة (١)	١	صفر	صفر
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٥)	٢	١	٢
الصعيد العالمي (٢٦)	١٢	٤	١٠

* لا يشمل هذا العدد ١٠ مكاتب قطرية لم تخطط لإجراء أية تقييمات للنتائج.

٤١ - استوفت جميع المكاتب القطرية البالغ عددها ٣٦ مكتبا، التي قدمت وثائق جديدة للبرامج القطرية إلى المجلس التنفيذي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرط تقديم خطة للتقييم. وتشير الدلائل إلى أن إعداد الخطة أصبح جزءا لا يتجزأ من وثيقة البرنامج القطري، وإلى أن مشاركة أصحاب المصلحة الوطنيين في عمليات التقييم قد ازدادت، وهي مشاركة بالغة الأهمية فيما يتعلق بتعزيز الملكية وتحقيق اتساق التقييمات المقررة مع الأولويات الوطنية.

٤٢ - وعلى الرغم من استيفاء شرط التقديم، تظل هناك حاجة لزيادة الرقابة من أجل ضبط الجودة وكفالة تنفيذ الخطط. ولم تخطط بعض المكاتب القطرية لإجراء أية تقييمات للنتائج أو تحدد الموارد المطلوبة لإجراء التقييمات. وخططت مكاتب أخرى لإجراء عدد مبالغ فيه من تقييمات النتائج. وكشفت عمليات المراجعة، التي نفذت في المكاتب القطرية في عام ٢٠٠٧، عن أن ٩ مكاتب من مجموع عدد المكاتب التي أخضعت للمراجعة البالغ ٢٥ مكتبا، لم تكن لديها خطط تقييم مستكملة. وعلاوة على ذلك، اتضح أن خطط التقييم لا تنفذ بانتظام أو ترصد على نحو منهجي في مركز موارد التقييم.

٤٣ - وأصدرت وحدات البرامج التابعة للصناديق والبرامج المرتبطة بالبرنامج الإنمائي تكاليفات بإجراء عدد من التقييمات اللامركزية. وأكملت المكاتب دون الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إجراء ٧ تقييمات، ٤ منها تقييمات مشاريع نفذت في حالات خروج من أزمات أو نزاعات. وأكملت وحدات البرامج التابعة لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة إجراء ٣ تقييمات مشاريع واستعراضا واحدا للمشاريع.

الجودة

٤٤ - علق المجلس التنفيذي على التفاوت في جودة التقييمات اللامركزية باعتباره أحد مجالات الشواغل. وأجرى مكتب التقييم، كخطوة تجاه معالجة تلك المسألة، تقييماً تجريبياً لجودة ١٨ تقييماً من تقييمات النتائج التي أنجزت في عام ٢٠٠٧. وتوصل التقييم إلى أن ٣٤ في المائة من التقارير كانت مرضية على نحو مقبول أو مرضية للغاية، بينما لم ترتق ٦٦ في المائة من التقارير إلى المستوى المرضي. وتشير تحليلات التصنيفات المتصلة بكل واحد من المعايير التي قيّمت، إلى أن تقارير التقييم جاءت أضعف ما يكون فيما يتصل بتصميم التقييم ومنهجيته، تلي ذلك النتائج والاستنتاجات. وجاءت التقارير أقوى ما تكون فيما يتصل بهيكل التقرير ووضوحه وأغراض التقييم وسياقه (انظر الجدول ٣).

الجدول ٣

موجز تصنيفات التقارير حسب معايير الجودة^(٦)

التصنيف حسب معايير الجودة								مستوى التصنيف
التوصيات والدروس	الاستنتاجات	النتائج	تصميم التقييم ومنهجيته	أهداف التقييم ومعايير	موضوع التقييم وسياقه	هيكل التقرير وطريقة عرضه	العدد الكلي	
٢	٣	٣	٢	٣	٥	٥	٣	مرض للغاية
(٪١١)	(٪١٧)	(٪١٧)	(٪١١)	(٪١٧)	(٪٢٨)	(٪٢٨)	(٪١٧)	
٢	١	٢	١	صفر	١	١	١	مرض
(٪١١)	(٪٦)	(٪١١)	(٪٦)	(٪٠)	(٪٦)	(٪٦)	(٪٦)	
٥	١	١	١	١	٣	٢	٢	مرض على نحو مقبول
(٪٢٨)	(٪٦)	(٪٦)	(٪٦)	(٪٦)	(٪١٧)	(٪١١)	(٪١١)	
٢	٥	١	٣	٥	٥	٦	٢	غير مرض على نحو مقبول
(٪١١)	(٪٢٨)	(٪٦)	(٪١٧)	(٪٢٨)	(٪٢٨)	(٪٣٣)	(٪١١)	
١	٥	٥	٢	٤	٢	٢	٨	غير مرض
(٪٦)	(٪٢٨)	(٪٢٨)	(٪١١)	(٪٢٢)	(٪١١)	(٪١١)	(٪٤٤)	
٦	٣	٦	٩	٥	٢	٢	٢	غير مرض للغاية
(٪٣٣)	(٪١٧)	(٪٣٣)	(٪٥٠)	(٪٢٨)	(٪١١)	(٪١١)	(٪١١)	

(٦) يقدم الجدول أعداد التقارير ونسبها المئوية حسب تصنيفاتها فيما يتعلق بكل معيار من معايير الجودة (جرى استعراض ١٨ تقريراً).

٤٥ - صنفت نسبة ٧٢ في المائة من التقرير على أنها تقل عن المستوى المرضي فيما يتعلق بجودة تصميم التقييم ومنهجيته. وبالرغم من أن معظم التقارير حددت مصادر البيانات، فإنه لم يبد عليها ما يدل على استنادها إلى نهج تقييم وتصميم محصين، بينما بدت مفتقرة إلى الأساس المنطقي السليم فيما يختص بنهجها تجاه الإجابة على أسئلة التقييم. وفيما يختص بالمعايير المتصلة بالنتائج، أوردت نسبة ٧٨ في المائة من التقارير نتائج غير مدعومة ببيانات أو معلومات موضوعية أخرى.

٤٦ - وكشف التقييم النوعي التجريبي عن أن سوء تصميم التقييم يشكل عنصرا حاسما في تحديد نوعيته، التي تؤثر عليها أيضا عوامل خارجية أخرى؛ من أهمها: جودة تصميم المشروع والإبلاغ والرصد؛ ووضوح الاختصاصات وشمولها؛ والموارد المتاحة للتقييم (الوقت والميزانية). ويتعين على البرنامج الإنمائي أن يعزز ممارسته للرقابة من أجل معالجة هذه القيود التشغيلية. ووفر التقييم التجريبي أيضا مدخلات قيمة لإجراء تنقيحات المبادئ التوجيهية والدليل. ووفقا لما أبرزه التقييم التجريبي على نحو خاص، يعمل مكتب التقييم على معالجة مسألة الحاجة إلى تحديد تفاصيل العناصر الأساسية لتصميم التقييم ومنهجيته.

الترتيبات المؤسسية

٤٧ - أجرى مكتب التقييم، بغرض تقييم رصد ممارسات التقييم في وحدات البرامج التابعة للبرنامج الإنمائي، دراسة استقصائية شارك فيها ١١٨ مكتبا قطريا و ٦ وحدات من الوحدات العاملة في المقر (بنسبة استجابة بلغت ٨٢ في المائة). وكشفت الدراسة الاستقصائية عن أن المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي بذلت جهدا ملموسا تجاه إضفاء الطابع المهني على وظيفتي الرصد والتقييم. وشهد العام الماضي ازدياد عدد أخصائيي الرصد والتقييم المتفرغين^(٧) من ٢٣ إلى ٣٨ أخصائيا على نطاق البرنامج الإنمائي. وعملت نسبة ٥٧ في المائة من أولئك الأخصائيين على توفير الدعم للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة على مستوى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ ونسبة ٨٣ في المائة على توفير الدعم على مستوى البرنامج القطري؛ و ٣٨ على توفير الدعم في سياق مشروع أو صندوق استئماني معين^(٨). وكشفت غلبة موظفي الرصد والتقييم العاملين على مستوى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، عن ازدياد التعاون على مستوى منظومة الأمم المتحدة في

(٧) يوجد منسقون للتقييم في جميع المكاتب تقريبا؛ إلا أن هؤلاء المنسقين كثيرا ما يفتقرون إلى وجود ولاية واضحة المعالم وإلى الخبرات المطلوبة.

(٨) هذه المسؤوليات غير متنافية.

مجالي الرصد والتقييم على الصعيد القطري. واعتبر المستجيبون للدراسة الاستقصائية أن هذا الترتيب هو الأمثل للمكاتب الصغيرة.

٤٨ - وازداد عدد المكاتب القطرية، التي توجد لديها وحدات لدعم التخطيط والرصد والتقييم و/أو إدارة النتائج، من ١٠ إلى ٣٠ مكتباً. وتوجد لدى ثلاثة من تلك المكاتب - في بيرو وغواتيمالا ونيبال - وحدات مكرسة للرصد والتقييم فقط. وتكشف التحليلات الشاملة لعدة قطاعات عن أن أعلى معدلات لتواجد موظفي الرصد والتقييم توجد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأدناها في منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة (انظر الجدول ٤).

الجدول ٤

قدرات التقييم في المكاتب القطرية في عام ٢٠٠٧

المناطق (معدلات الاستجابة للدراسة الاستقصائية في كل منطقة) ^(١)	آسيا والمحيط الهادئ (١٠٠ في المائة)	الدول العربية (٧٢ في المائة)	أوروبا ورابطة الدول المستقلة (٨١ في المائة)	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٨١ في المائة)	الصعيد العالمي (٨٢ في المائة)
أعداد أخصائي الرصد والتقييم ونسبهم المئوية في جميع المكاتب القطرية حسب المنطقة	١١ (٤٦٪)	٦ (٣٣٪)	١ (٤٪)	١٢ (٤٦٪)	٣٨ (٢٨٪)
أعداد وحدات الرصد والتقييم ونسبها المئوية في جميع المكاتب القطرية حسب المنطقة	١١ (٤٦٪)	٢ (١١٪)	صفر (٠٪)	١٠ (٣٨٪)	٣٠ (٢٢٪)

٤٩ - ومع ارتفاع الطلب على الخدمات الاستشارية في مجال التخطيط القائم على النتائج على المستوى الإقليمي، أبدت المكاتب الإقليمية التزامها بإيجاد وظائف مكرسة لأخصائيين أو استشاريين في مجالي الرصد والتقييم في المناطق. بيد أن منطقة الدول العربية هي المنطقة الوحيدة التي توجد فيها وظيفة من هذا النوع حتى تاريخه. وتعمل منطقة أفريقيا على تعيين مستشارين أقدمين للتقييم في مركزها الإقليميين في دكار وجوهانسبرغ، وآخر في مقر المكتب الإقليمي لأفريقيا. ويوجد لدى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استشاري تقييم يعمل في المرفق دون الإقليمي للموارد، في بنما. ولا توجد لدى المناطق الأخرى خطط محددة لإنشاء وظيفة من هذا النوع.

٥٠ - ويوجد لدى مكتب منع الأزمات والتعافي منها أخصائي معني بإعداد نظام للرصد والتقييم وتشغيله في المكتب الإقليمي ومكاتب الدعم القطرية، من أجل تعزيز الرصد والتقييم في إطار برامجها لمنع الأزمات والتعافي منها.

٥١ - واستمرت المصاعب التي تواجهها المكاتب القطرية في مجال تأمين الموارد المناسبة للتقييم. إذ يصعب تحديد الموارد، لا سيما فيما يتعلق بتقييمات النتائج التي يجري فيها تقييم مساهمة عدد من المشاريع ذات الصلة بنتائج محددة، حينما تكون تلك المشاريع ممولة على يد شركاء متباينين. وكثيرا ما تتطلب المشاريع التي تنطوي على ترتيبات لاقتسام التكلفة مع المانحين إجراء تقييمات للمشاريع. وتشمل الاتفاقات المعيارية المنقحة لاقتسام التكلفة، في الوقت الحاضر، شرطا يتعلق بالتقييم ليعكس المبادئ التوجيهية لسياسة التقييم. ومن شأن هذا أن يمكن البرنامج الإنمائي وشركاءه من فهم قيمة تقييمات النتائج البرنامجية على نحو أفضل.

٥٢ - وكما يتضح من ازدياد عدد الأخصائيين والوحدات، فقد بذلت المكاتب القطرية جهودا كبيرا تجاه تعزيز قدراتها في مجالي الرصد والتقييم. إلا أن التقييم المستقل لإدارة القائمة على النتائج في البرنامج الإنمائي، علاوة على نتائج الدراسات الاستقصائية، تشير إلى أن البرنامج في حاجة إلى تعزيز ثقافته المتعلقة بالنتائج. وكثيرا ما يُنظر إلى الجانب المتعلق بالرصد والتقييم باعتباره عبئا زائدا ومسؤولية إضافية للموظف المختص أو كبار المديرين، عوضا عن اعتباره جزءا لا يتجزأ من العمل اليومي لموظفي البرنامج/المشروع. وأحيانا يكون الرصد والتقييم من جانب كبار المديرين غير مناسب، بسبب التركيز بقدر أكبر على الجوانب المالية عوضا عن الإنجاز المتصل بالنتائج. ولا تزال مكاتب قطرية كثيرة تواجه تحديات من قبيل عدم وجود خبرات في مجالي الرصد والتقييم؛ وصعوبات في مجال ربط الرصد والتقييم بالتعلم؛ وتدني نوعية تصميم البرامج/المشاريع؛ ومحدودية فهم أدوات الرصد والتقييم لدى المؤسسة وكيفية تطبيقها^(٩). وتحتاج تلك المجالات إلى اهتمام إدارة البرنامج الإنمائي على الصعيدين المؤسسي واللامركزي.

جيم - تنمية قدرات التقييم الوطنية

٥٣ - تزايد الطلب على دعم البرنامج الإنمائي لتنمية قدرات التقييم الوطنية. واستجاب عدد من المكاتب القطرية التابعة للبرنامج بتوفير التدريب والمساعدة التقنية في مجال تطوير وإدارة الأنظمة الوطنية المتعلقة برصد وتقييم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، من قبيل

(٩) هذه الملاحظات مقدمة من المستجيبين للدراسة الاستقصائية.

استراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية. وفي بنغلاديش، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لتعزيز قدرة الأطراف النظرية للحكومة على تتبع ورصد التقدم المحرز في تلك المجالات، وتقدير تكاليف تحقيق الأهداف، وربط تلك التكاليف بالميزانية الوطنية وأطر الميزنة المتوسطة الأجل. وفي إثيوبيا، قدم البرنامج الدعم لهيئة الإحصاءات المركزية من أجل إقامة قاعدة بيانات شاملة بهدف رصد التقدم المحرز في مجال تحقيق نتائج التنمية استناداً إلى الخطط الإنمائية الوطنية. وأسهم آخرون من خلال توفير الدعم التقني في مجال تصميم وإجراء تقييمات السياسات. وفي شيلي على سبيل المثال، قدم البرنامج الإنمائي الدعم التقني لوزارة التخطيط في مجال تصميم عملية تقييم لأثر برنامجها العام للتنمية الباكرا للأطفال.

٥٤ - وعلى الصعيد الإقليمي، قدم مستشارو تنمية القدرات الإقليميون في المراكز الإقليمية للبرنامج الإنمائي، الدعم أيضاً للحكومات الوطنية في مجال رصد وتقييم القدرات الإنمائية. وفي الأردن مثلاً، شرع الفريق المعني بتنمية القدرات، من مقره في بيروت، في إجراء عملية تقدير للاحتياجات في مجال القدرات فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بتخطيط ورصد الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال مشروع مستمر. وساعد الفريق الحكومة على تحديد المؤشرات وخطوط الأساس الرئيسية المتعلقة بالأداء؛ كما قام بصياغة مواد تدريبية في مجالي الرصد والتقييم؛ ونفذ دورات تدريبية لجميع الوزارات المختصة؛ وقدم الدعم لعمليات تقييم المشاريع وتوثيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

٥٥ - وساهم مكتب التقييم، من خلال إسهامه في البرامج التدريبية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، في تنمية القدرات الوطنية وتعزيز ملكية التقييم. واستفادت من هذه البرامج حتى الآن أكثر من ٧٠ حكومة وشريكا على الصعيد الوطني.

دال - استخدام التقييم

٥٦ - أعقبت تنفيذ سياسة التقييم زيادة منتظمة في التزامات البرنامج الإنمائي باستخدام التقييم من أجل تعزيز المساءلة وصنع القرار بصورة مستنيرة ولأغراض التعلم. وعلى مستوى الشركات بوجه خاص، واصلت إدارة البرنامج الإنمائي استخدام التقييمات المستقلة من أجل صنع القرار بصورة مستنيرة. ودأبت إدارة البرنامج، وبصورة منهجية، على إجراء الاستعراضات ومناقشة نتائج وتوصيات التقييمات الرئيسية. واستخلص البرنامج الإنمائي، أثناء تطوير خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، دروساً من التقييمات المستقلة السابقة، من قبيل تقييم تعميم المنظور الجنساني في البرنامج الإنمائي (٢٠٠٦)، وتقييم المساعدة المقدمة من البرنامج الإنمائي للبلدان المتضررة من النزاعات (٢٠٠٧)، من أجل تعزيز التركيز على الجانب الاستراتيجي. ولكي يعالج عدداً من المسائل الإشكالية المتصلة

برصد النتائج والتبليغ في البرنامج الإنمائي، وفقا للجوانب التي سلط عليها الضوء في تقييم الإدارة القائمة على النتائج، تم الشروع على مستوى المنظمة في تطوير مبادئ توجيهية معززة تتعلق بالتخطيط والرصد على مستوى النتائج.

٥٧ - وتبين التجارب أن المجالات التي اعتمد فيها المجلس التنفيذي قرارات بشأن التقييمات المستقلة حدثت فيها زيادة في المتابعة المنهجية التي تجريها المنظمة. ومن أمثلة ذلك تقييمات أطر التعاون الإقليمي الثانية (٢٠٠٧)، وتقرير التنمية البشرية الوطني (٢٠٠٧)، ومساهمة المساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي إلى البلدان المتضررة من النزاعات (٢٠٠٧). وعلى وجه التحديد، وكمتابعة للمقرر المتعلق بتقييم تعميم المنظور الجنساني في البرنامج الإنمائي (٢٠٠٦)، أنشأ مدير البرنامج (اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية) من أجل استعراض التقدم المحرز في خطة العمل الجنسانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وتخصيص الموارد الأساسية لتنفيذها. وأطلق البرنامج الإنمائي مؤخرا استراتيجية جنسانية جديدة، بالاستفادة من خطة العمل الجنسانية، من أجل توفير الدعم لتنفيذ الخطة الاستراتيجية.

٥٨ - وتقضي سياسة التقييم بأن تستجيب الإدارة لجميع التقييمات. وأبدت إدارة البرنامج الإنمائي التزامها بأن تعرض بصورة منهجية استجابة الإدارة للتقييمات المستقلة. وتوجد الآن عملية مبسطة لإعداد استجابة الإدارة للتقييمات المستقلة، بما في ذلك تحديد الإطار الزمني والأدوار والمسؤوليات. وعلى الرغم من تلك الجهود، لم تحظ خمسة تقييمات مستقلة، من أصل ١٥ تقييما أنجزت في عام ٢٠٠٦، باستجابة إدارية مسجلة أو يمكن تتبعها لدى مركز موارد التقييم. ولم يجر بصورة منهجية أيضا إعداد أو متابعة استجابة الإدارة للتقييمات المشتركة. وعلى الصعيد اللامركزي، هناك حاجة لتضافر الجهود من أجل إضفاء السمة المؤسسية على نظام استجابة الإدارة. ولم توجد استجابة إدارية لدى مركز موارد التقييم سوى في نسبة ٢٠ في المائة فقط من جميع التقييمات التي أنجزت في السنة المشمولة بالتقرير. ويتعين على المديرين في البرنامج الإنمائي على مختلف المستويات، أن يستفيدوا بشكل فعال من مركز موارد التقييم فيما يتعلق بالرقابة.

٥٩ - وتعمل الصناديق والبرامج المرتبطة بالبرنامج الإنمائي على تطوير آليات مماثلة لاستجابة الإدارة. وعملت وحدة التقييم التابعة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مع وحدات مختلفة على كفاءة الإعداد المنهجي لاستجابات الإدارة. وتجري وحدة التقييم التابعة لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة حوارا مع كبار المديرين من أجل رفع درجة الوعي وإتاحة إمكانية إضفاء السمة المؤسسية على النظام. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أيضا على تحديد آليات تشغيلية بهدف إقامة نظام لاستجابة الإدارة.

٦٠ - وفيما يختص باستخدام نتائج وتوصيات التقييمات المستقلة في البرمجة أثبتت وحدات البرامج فعاليتها، وتشهد بذلك الوثائق البرنامجية المقدمة للمجلس التنفيذي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى سبيل المثال، واستجابة للتوصية المشتركة بشأن ضرورة تعزيز التركيز على عدد أقل من المشاريع والنواتج، خفضت البرامج الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا، عدد مجالات التركيز وزادت من ضبط بؤرته. وبالمثل، حسد عدد من وثائق البرامج القطرية الجديدة، بما في ذلك ما يتعلق منها بيوتان وكولومبيا، تقييم الاستنتاجات المتعلقة بنتائج التنمية في مجال تصميم البرامج تجسيدا كاملا.

٦١ - وفي مجال دعمه لتبادل المعارف المتعلقة بالتقييم، واصل مكتب التقييم إدارة شبكة معارفه (EvalNet). ولدى بلوغه خمس سنوات كانت عضويته قد ازدادت بنسبة ١٧ في المائة عما كانت عليه في العام السابق، لتصل إلى ٤٠٠ عضو. وجرت مباحثات نشطة بشأن المواضيع التي تشمل استخدام التقييم لأغراض صنع القرار ومنتجات المعارف وأنظمة الرصد والتقييم في المكاتب القطرية. وأعد موجز عن التقييم، ضم التقييمات الثلاثة التي أجريت على أطر التعاون الإقليمي الثانية، من أجل تعزيز إمكانية الحصول على معلومات التقييم. ونظمت الشبكة أول حلقة مناقشة إلكترونية على الإطلاق، فيما يتعلق بمتابعة أحد التقييمات المستقلة. واشتملت المناقشة على تقييم نظام إعداد التقارير الوطنية للتنمية البشرية وأوجدت أفكار كثيرة عن كيفية الاستفادة من إمكانات النظام.

هاء - التعاون مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم

٦٢ - يتكون فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم من شبكة وحدات متخصصة على المستوى المهني ومسؤولة عن التقييم في منظومة الأمم المتحدة. ويضم الفريق ٤٣ عضوا في الوقت الراهن. ولم تنقطع مساهمة البرنامج الإنمائي بوصفه عضوا نشطا، كما استفاد كثيرا من شراكته مع الفريق، في جهوده الرامية إلى تعزيز وظيفة التقييم لديه.

٦٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، اعتمد الفريق مبادئه المتعلقة بالعمل التآزري، التي حددت بيان مهمته ونهجه الاستراتيجي؛ ومبادئه التوجيهية بشأن العضوية؛ وترتيبات الحوكمة؛ وأسلوب العمل. وكان رئيس مكتب التقييم التابع للبرنامج الإنمائي أول شخص ينتخب لرئاسة الفريق. وقضت هذه المبادئ أيضا بتولي البرنامج الإنمائي بشكل رسمي مسؤولية استضافة أمانة الفريق، علاوة على أداء دور المنسق التنفيذي للفريق فيما يتعلق بإدارة الأمانة. وتركز اهتمام برنامج عمل الفريق، خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إلى آذار/مارس ٢٠٠٨، في ثلاثة مجالات، هي: إصلاح الأمم المتحدة وتقييمها؛ ووظيفة التقييم؛

وإضفاء الطابع المهني على التقييم. وتعمل على تنفيذ برنامج العمل أفرقة عاملة وفرق عمل متعددة.

٦٤ - وفي مجال إصلاح الأمم المتحدة وتقييمها، طلب رئيس المجلس التنفيذي بدء مرحلة التقييم الأولى للمشاريع التجريبية المعروفة باسم 'الإنجاز كأهم متحدة واحدة'. وستكتمل الدراسة التقييمية، التي تجري الاستفادة فيها من جميع التجارب النموذجية الثمانية، في أيار/مايو ٢٠٠٨.

٦٥ - وطلبت حكومة جنوب أفريقيا إلى الفريق إجراء تقييم مشترك لفعالية منظومة الأمم المتحدة ومساهماتها في التنمية الطويلة الأجل بجنوب أفريقيا. وتمثلت نتيجة البعثة المعنية بتحديد النطاق، التي صدرت في شباط/فبراير ٢٠٠٨، في إعداد صلاحيات شاملة لعملية التقييم المشتركة. وينبغي أن يوفر التقييم، الذي ينتظر اكتماله بنهاية عام ٢٠٠٨، دروسا تسترشد بها عمليات التقييم المستقبلية التي تقودها الأطراف الوطنية وتكون بمثابة نموذج لتعاون الفريق مع المؤسسات الوطنية في مجال اقتسام مسؤولية وملكية التقييم.

٦٦ - ولكي يعزز وظيفة التقييم في منظومة الأمم المتحدة، أعد الفريق مدونة سلوك ومبادئ توجيهية بهدف تحقيق اتساق منهجية التقييم. واشترك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في رئاسة فرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وحدد الممارسات الجيدة في هذا المجال لدى منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الثنائية والمنظمات غير الحكومية الدولية، وسلط الضوء على الفجوات المتبقية. وأدى ذلك العمل إلى صدور مذكرة مفاهيم ومخطط مشروح فيما يتعلق بالإرشاد الذي قدم في الاجتماع السنوي للفريق، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. واشترك صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في رئاسة فرقة العمل المعنية بتحديد وظيفة التقييم، من حيث اتصالها بالوظائف الإدارية والرقابية الأخرى.

٦٧ - وأتاحت فرقة العمل المعنية بتبادل ممارسات التقييم، بوضعها لمعايير الجودة وأفضل الممارسات استنادا إلى تجربة أعضاء الفريق، منتدى لتبادل الخبرات في المجالات الفنية. وقدم البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في حلقة عام ٢٠٠٧ الدراسة المعنية بتبادل ممارسات التقييم، عروضاً بشأن استخدام نظم التقييم واستجابة الإدارة، من أجل التشجيع على الاستخدام المنهجي والفعال للتقييم على مستوى منظومة الأمم المتحدة. وعرض برنامج متطوعي الأمم المتحدة منهجيته الجديدة المتعلقة بتقييم مساهمة التطوع في التنمية.

٦٨ - وأعدت فرقة العمل المعنية بتنمية قدرات التقييم، بإضافتها السمة المؤسسية على التقييم، الاختصاصات الأساسية والأوصاف الوظيفية لخبراء التقييم في منظومة الأمم المتحدة.

وحددت أيضا برنامج تدريب شامل ملائم لمنظومة الأمم المتحدة في مجال تعزيز النهج والمنهجيات المشتركة على نطاق مؤسساتها. وتولى فريق التقييم، في شراكة مع كلية موظفي الأمم المتحدة، زيادة الدورات التعريفية المتعلقة بهذا البرنامج، المعقودة في عمان وبانكوك وكيغالي وتورين، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانيا - النتائج الرئيسية والدروس المستفادة من عمليات التقييم

٦٩ - استندت النتائج التالية إلى الأدلة المستقاة من سبع عمليات تقييم مستقلة^(١٠) وإلى عمليات التقييم التي أجرتها الصناديق والبرامج المرتبطة بالبرنامج الإنمائي، خلال السنة المشمولة بالتقرير.

ألف - الاستفادة من الميزات النسبية للبرنامج الإنمائي

٧٠ - ينظر إلى الميزات النسبية للبرنامج الإنمائي باعتبار أنها تمثل قدرة البرنامج على الجمع بين الشركاء وتمثل وجوده على الصعيد العالمي. وأكدت تقييمات نتائج التنمية أن تلك الميزات مكنت البرنامج من إقامة علاقات مع نطاق واسع من الأطراف الفاعلة على الصعيدين الوطني والدولي، ومن أداء دور مفيد في مجالات الدعوة والتمهيد والتنسيق. ويوضح تقييم دور البرنامج الإنمائي في البلدان المساهمة الصافية في المنطقة العربية، أن الدور الرئيسي للبرنامج هو توفير منفذ تستطيع تلك البلدان من خلاله الحصول على الخبرات المتنوعة المتاحة في منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة في المجالات التي لا تكون فيها المنظمات ذات الصلة مقيمة في تلك البلدان.

٧١ - وأشار التقييم إلى ضرورة تطوير البرنامج الإنمائي لاستراتيجية واضحة المعالم بشأن إقامة اتصالات استباقية مع البلدان التي تزايدت أهمية الأدوار التي تؤديها في المجالات السريعة النماء للمساعدة الإنمائية على الصعيد العالمي. وأوضح ذلك التقييم، وكذلك تقييم مساهمة البرنامج الإنمائي في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وجود تفاوت في قدرات المكاتب القطرية المتعلقة بالاستجابة لهذه الضرورة. ولم يطور البرنامج الإنمائي استراتيجية نشطة على مستوى الشركات من أجل الاستفادة من وجودها على الصعيد العالمي، في توفير الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من أجل مساعدة تلك البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

(١٠) لم تدرج فيها تقييمات نتائج التنمية المتعلقة بنن وجمهورية الكونغو نظرا إلى أنها كانت في طور التجهيز النهائي.

٧٢ - وحظيت جهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى توفير الدعم لتعزيز التنسيق على نحو أفضل داخل منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري بالإشادة في جميع عمليات التقييم. ويشير تقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتقييم مساهمة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، إلى محدودية النتائج التي تحصل عليها البرنامج الإنمائي في هذا المجال. وأوضح تقييم نتائج التنمية في رواندا أنه يتعين على البرنامج الإنمائي، في نطاق البرنامج التجريبي 'للإنجاز كأهم متحدة واحدة' في ذلك البلد، أن يقدم توضيحا للدور الذي يؤديه في كل سياق من السياقات التي يتدخل فيها - سواء كان تدخله بصفة ميسر أو منسق أو وكالة منفذة، أو في مجال الدعوة. ويبيّن التقييم أن البرنامج الإنمائي تمكن، في إطار الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، من أن يقوم بفعالية بقيادة أنشطة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل تعزيز التنسيق في مجال البرمجة، وأنه حقق اتساق المساعدة الإنمائية مع الأولويات الوطنية.

باء - الاستفادة من خبرات البرنامج الإنمائي في تعزيز التنمية البشرية المستدامة

٧٣ - كشفت التقييمات عن أن البرنامج الإنمائي لا يستفيد بشكل كامل من مخزون المعارف الإنمائية المتحصل عليها من خلال وجوده على الصعيد العالمي. وتشكل شبكات الممارسة منطلقا قيما للمكاتب القطرية من أجل إيجاد حلول لمشاكل محددة في توقيات مناسبة. وأوضح تقييم برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية أن هنالك تبادل كبير للخبرات فيما بين مكاتب البرنامج الإنمائي. غير أنه، وفقا لما أشار إليه تقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا توجد جهود منهجية ترمي إلى تجاوز مرحلة معالجة التحديات الفردية كلما برزت، أو لتدوين هذا المخزون من المعارف، وتقييم الاحتياجات الناشئة ونشر الدروس المستفادة على نطاق المنظمة بأكملها.

٧٤ - وحد قصور الموارد العادية من قدرة البرنامج الإنمائي على تنفيذ الأنشطة الأساسية المتصلة بأولوياته. ويوضح تقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب هذه المسألة باستخدام مثال المركز الدولي لمكافحة الفقر في برازيليا، الذي حال قصور الموارد دون تنفيذ خطته المتعلقة بتوفير الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على نحو كامل.

٧٥ - وشددت التقييمات على ضرورة عدم انتقاص الجهود المبذولة لحشد الموارد من التركيز على الصعيد الاستراتيجي. وعلى الرغم من اعتراف البرنامج الإنمائي بأهمية استقطاب الموارد للمنظمة، إلا أنه يتعين عليه أن يواصل أيضا بناء قدرته في المجالات الأساسية لاختصاصه. وحينما قام البرنامج الإنمائي بأداء دور الجهة التي توفر الخدمات الإدارية للحكومات الوطنية والمحلية، حسما جرت الإشارة إليه في تقييم نتائج التنمية في إكوادور،

لم يول اهتمام كاف لتنمية القدرات الوطنية والقدرة الفنية للبرنامج الإنمائي نفسه على نحو مستدام.

جيم - إقامة علاقات مع الشركاء المحليين والوطنيين

٧٦ - تظل مبادرات بناء القدرات من العناصر الأساسية لجهود البرنامج الإنمائي، لكن مساهمته في تعزيز القدرات المحلية كانت متباعدة.

٧٧ - ففي بعض البلدان، عمل البرنامج الإنمائي مع الحكومات على تعزيز القدرات الوطنية، بينما أقام نظماً موازية في بلدان كثيرة أخرى بدون أن يحقق اتساقاً مع نظم شركاء التنمية الآخرين داخل البلدان المعنية، أو مع النظم الحكومية. وكثيراً ما تُطور المشاريع بدون إضافة البعد المتعلق بتنمية القدرات أو دعم المتابعة في الأجل الطويل، من أجل كفاءة استدامة القدرات التي تجري تنميتها. وكما جرت الإشارة في تقييم إعلان باريس، يواصل البرنامج الإنمائي استخدام وحدات تنفيذ المشاريع لتنفيذ مبادراته، وبخاصة في مجال المشتريات. وبينما تسهم هذه الوحدات في تحقيق النتائج في الأجل القصير، فإنها تضعف من الملكية الوطنية وتغوق تعزيز القدرات الوطنية في الأجل الطويل. ويشير التقييم إلى ضرورة أن يحقق البرنامج الإنمائي اتساقاً مُهّجاً تجاه تعزيز القدرات الوطنية مع نُهج الأعضاء الآخرين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ونُهج شركاء التنمية الآخرين. وقد أُعيد تأكيد هذه التنبهات في تقييمات الإدارة القائمة على النتائج وإعلان باريس، التي تدعو البرنامج الإنمائي إلى تركيز أنشطته في مجال تنمية القدرات على تعزيز القدرات والنظم الوطنية القائمة على نحو مستدام، عوضاً عن بناء هياكل موازية.

٧٨ - وتتسم شراكات البرنامج الإنمائي وعلاقاته مع الحكومات بالقوة بصفة عامة. غير أن شراكاته مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بدت ضعيفة وغير مستخدمة على نحو كامل، في كثير من الأحيان. ووُجد أن نمو الشراكة مع القطاع الخاص في البلدان المساهمة الصافية في المنطقة العربية أمر على قدر كبير من الأهمية نظراً إلى أن القطاع يضطلع بدور هام في معالجة الكثير من التحديات الإنمائية التي تواجهها تلك البلدان، من قبيل إيجاد فرص العمل ومعالجة الشواغل البيئية. وعلى الرغم من الاعتراف بأن شراكات البرنامج الإنمائي مع المجتمع المدني والقطاع الخاص تكون ذات حدود فقط إذا حظيت بدعم الحكومات، فإن وجود استراتيجيات واضحة المعالم لتعزيز الشراكات الوطنية فيما بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص كان ضعيفاً. ويمثل تيسير هذه الشراكات جانباً هاماً من جوانب عمل البرنامج الإنمائي في مجال تعزيز التنمية البشرية.

٧٩ - وتوصل تقييم برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى أن البرنامج يوفر الدعم للأنشطة ذات التأثير القوي على المجتمعات المحلية. وعلى سبيل المثال، كان المتطوعون الذين يعينهم البرنامج على الصعيد المحلي في سيراليون يعملون ويعيشون داخل مجتمعاتهم المحلية، ويقومون بعلاقات اطمئنان وثقة مع أصحاب المصلحة على مختلف المستويات، ويمثلون بذلك رابطة حيوية بين المجتمعات المحلية على مستوى القاعدة الشعبية وبين منظمات الأمم المتحدة الإنمائية. وفي ضوء ازدياد التركيز على التأثير على السياسات الرفيعة المستوى ووسط المنظمات الإنمائية، وُجد أن التركيز على مستوى القاعدة الشعبية والنهج التشاركي في عمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة يحظى بالترحيب لدى شركاء كثيرين.

٨٠ - إلا أن التقييمات التي أُجريت داخل برنامج متطوعي الأمم المتحدة كشفت عن محدودية مشاركة أصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية في أنشطة التخطيط والميزنة والتنفيذ والرصد بالبرنامج. ويركز نموذج صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية المتعلق بتعزيز التنمية المحلية، على أهمية إشراك أصحاب المصلحة في تحليل الحالات والمشاكل أثناء تصميم المشاريع، من أجل استيفاء احتياجات المجموعات المستهدفة وضمان الملكية والنتائج القابلة للاستدامة. غير أن التقييمات التي أجراها صندوق المشاريع الإنتاجية توصلت إلى أن عدم وجود موارد كافية للمتابعة يؤدي إلى نشوب 'إجهاد في مجال التخطيط' وإلى عزوف المجتمعات المحلية عن المشاركة. وكشفت التقييمات التي أجراها برنامج متطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عن ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام من أجل أن كفالة أن يكون للمرأة صوت مسموع ودور رئيسي في العملية. ومن الضروري أن يجري التخطيط بعناية - بما في ذلك التخطيط لاستراتيجيات الخروج - استناداً إلى تحليلات دقيقة للحالة ولأصحاب المصلحة، من أجل أن تكون إنجازات المشاريع أكثر قابلية للاستدامة.

دال - تعزيز القدرة الفنية للبرنامج الإنمائي

٨١ - أشارت التقييمات إلى أن البرنامج الإنمائي يحتاج إلى بناء قدرته الفنية من أجل توفير المساعدة باتجاه المنبع على الصعيد القطري. وأشارت تقييمات نتائج التنمية إلى أن البرنامج الإنمائي تمكّن من إدارة المشاريع على نحو جيد، إلا أن قدرته على مساندة التحولات التي شهدتها مؤخرًا، بوصفه منظمة 'تشتغل على شبكات للمعارف'، تقدم المشورة التقنية وغيرها من ضروب الدعم 'باتجاه المنبع'، ظلت تواجه تحديات مستمرة بالرغم من ذلك. وفي رواندا، اكتشفت الحكومة أن المكتب القطري يحتاج إلى توفر القدرة الفنية بشكل مستمر من أجل توفير الدعم الفعال، وبخاصة في مجال البيئة، الذي يُعد ضمن الأولويات الوطنية.

ولم يتمكن مكتب البرنامج الإنمائي في إكوادور من توفير الدعم المستدام، بسبب الصعوبات المتعلقة بالمحافظة على الذاكرة المؤسسية في ظل الوتيرة السريعة لتبدل الموظفين.

٨٢ - وتؤكد التقييمات التي أجريت في برنامج متطوعي الأمم المتحدة، ضرورة تعزيز استخدام الرصد والتقييم للتعلم من النجاحات وإيجاد الأمثلة لأفضل الممارسات، علاوة على التعلم من الأخطاء وإجراء التعديلات بناء على ذلك. وحددت تقييمات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ثلاثة تحديات رئيسية في مجالات البرمجة والتنفيذ على الصعيد القطري، هي: ضرورة صياغة النتائج والمؤشرات على نحو أكثر وضوحاً وواقعية؛ والولاية المتعلقة بأداء دور العنصر المحفز ومعرفة كيفية الملاحظة والرصد، وتتبع فعالية أداء دور هذا العنصر المحفز؛ والصعوبات التي تنشأ عن نشوء حالات الصراعات والخروج منها، في ضوء انعدام الأمن والاستقرار السياسي، وضعف الإرادة السياسية في بعض الأحيان فيما يتعلق بمنح الأولوية لسياسات المساواة بين الجنسين، مما يتسبب في تقييد إنجاز النواتج.

ثالثاً - برنامج عمل مكتب التقييم للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٨٣ - أولى مكتب التقييم، أثناء إعداد برنامج العمل المقترح، اهتماماً خاصاً للقرارات المشتركة بين الحكومات، بما في ذلك استعراض السياسات الشامل الثلاثي السنوات ومقررات المجلس التنفيذي. ووفقاً لما طلبه المجلس، نشأت علاقة وثيقة بين برنامج العمل والخطة الاستراتيجية تسمح بتقييم البرنامج على نحو مستقل في نهاية فترة الخطة الاستراتيجية. وستجري زيادة عدد التقييمات التي تُجرى على نتائج التنمية في نهاية دورة البرنامج القطري، بصورة مرحلة وبشكل يتماشى يتفق مع المقرر ٣/٢٠٠٨. وجرى الاستئثار في عملية الاختيار أيضاً، بتحليلات أولويات التقييم لدى منظمات الأمم المتحدة الأخرى والوكالات المتعددة والثنائية الأطراف والحكومات الشريكة. وعُقدت مشاورات مستفيضة مع وحدات ومكاتب البرنامج الإنمائي ذات الصلة خلال تلك العملية.

٨٤ - ويتواصل العمل على التقييمات التالية بوصفها جزءاً من برنامج العمل الموافق عليه، وهي: تقييمات إطار التعاون العالمي الثالث؛ وإدارة البيئة والطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛ ودور منظومة الأمم المتحدة ومساهماتها في جنوب أفريقيا؛ والمشاريع التجريبية للإنتاج كأمم متحدة واحدة.

٨٥ - ويتمثل برنامج العمل المقترح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فيما يلي:

(أ) إجراء ١٢ عملية تقييم لنتائج التنمية خلال عام ٢٠٠٨ (الأرجنتين، وأفغانستان، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبربادوس ومنطقة شرق البحر

الكاربي، وبوتسوانا، والبوسنة والهرسك، وزمبابوي، وطاجيكستان، وغواتيمالا، والفلبين، وفترويلا (جمهورية - البوليفارية)؛ و ١٨ تقييما في عام ٢٠٠٩.

(ب) إجراء تقييمات لما يلي:

- '١' إطار التعاون الإقليمي المتعلق بالدول العربية (٢٠٠٦-٢٠٠٩)؛
- '٢' الصلة بين الفقر والبيئة؛
- '٣' مبادرات البرنامج الإنمائي ونُهجَه في مجال تعزيز القدرات الوطنية؛
- '٤' مشاركة البرنامج الإنمائي في الصناديق العالمية في سياق بنية المعونة المتطورة؛
- '٥' اللامركزية والحكم المحلي؛
- '٦' مساهمة البرنامج الإنمائي في النظم والعمليات الانتخابية؛
- '٧' مساهمة البرنامج الإنمائي في تعزيز القدرات الوطنية من أجل إدارة نتائج التنمية؛
- '٨' سياسة البرنامج الإنمائي لإضفاء الطابع الإقليمي؛ و
- '٩' اتفاقات الشراكة المشتركة بين الوكالات (تقييم مشترك).

(ج) تعزيز وظيفة التقييم من خلال ما يلي: توفير الإرشاد للوحدات البرنامجية في مجالي منهجية وإدارة التقييم؛ وبناء قدرة التقييم وسط موظفي البرنامج الإنمائي والشركاء الوطنيين؛ وإدارة نظام ضمان الجودة فيما يتعلق بالتقييمات اللامركزية؛ واستضافة أمانة فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وإدارته.